



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

## المجلس الشعبي الوطني

### الجريدة الرسمية للمداوولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 شارع يوسف زيوخود - الجزائر الهاتف: 73.86.00 الفاكس: 74.03.89 ح - ب ج : عوڤ مجاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الإشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 دج.	داخل الوطن 600 دج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.	ثمن النسخة الواحدة 15 دج.	

الفترة التشريعية الخامسة

دورة الربيع لسنة 2007

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الأربعاء 28 مارس 2007

# فهرس

- التصويت على مشروع القانون المعدل والمتمم للأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني.

## محضر الجلسة العلنية الرابعة المنعقدة يوم الأربعاء 28 مارس 2007 (صباحا)

الرئاسة : السيد محمد كناي، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني.  
تمثيل الحكومة : - السيد الطيب بلعيز، وزير العدل حافظ الأختام،

### افتتحت الجلسة في الساعة العاشرة والدقيقة السابعة والثلاثين صباحا

السيد رئيس الجلسة : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة  
والسلام على أشرف المرسلين.  
السيد الوزير ومرافقه،  
زميلاتي، زملائي النواب،  
السيدات والسادة الصحفيين.

نستأنف أشغال جلستينا اللتين عقدناهما البارحة، وقبل  
البارحة. ويتضمن جدول أعمال هذه الجلسة التصويت على  
مشروع القانون الذي يعدل القانون المدني، ودون إطالة  
أحيل الكلمة إلى السيد مقرر لجنة الشؤون القانونية  
والإدارية والحريات ليتلو على مسامعنا التقرير التكميلي  
الذي أعدته اللجنة.

المقرر : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على  
أشرف المرسلين.  
السيد الرئيس،  
معالي وزير العدل حافظ الأختام ومرافقيه،  
زميلاتي، زملائي النواب،  
أسرة الإعلام والثقافة،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

التقرير التكميلي عن مشروع القانون الذي يعدل ويتم  
الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان 1395 الموافق  
26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني.

بناء على المناقشة العامة لمشروع القانون الذي يعدل  
ويتمم الأمر رقم 75-58 المتعلق بالقانون المدني التي  
جرت يوم الاثنين 26 مارس 2007 وفي ضوء تدخلات  
السادة النواب، وما تضمنته من ملاحظات واستفسارات  
قيمة عن مشروع هذا القانون، والتي لم تتبع بإيداع  
تعديلات، تسجل اللجنة بكل ارتياح العناية الخاصة التي  
أولاهها السادة النواب لمشروع هذا القانون الذي يعالج ملف  
الإيجار في الجزائر، انسجاما مع التعديلات التي طرأت  
على بعض أحكام القانون التجاري، والخاص بعقد الإيجار  
الذي أصبح يقوم على مبدأ حرية التعاقد وسلطان الإدارة،  
والغاء حق البقاء في العين المؤجرة بعد انتهاء مدة الإيجار  
المحددة في العقد، وتماشيا مع الفقتين اللتين أدخلنا  
على القانون المدني والمتعلقين خصوصا بتحديد قواعد  
التنازع والمسؤولية المدنية وإقرار الكتابة الالكترونية  
كوسيلة للإثبات.

وقد تطرق السادة النواب إلى مختلف الجوانب القانونية  
والعملية لمشروع هذا القانون، مؤكدين ضرورة إرساء  
أحكام قانونية صارمة قصد ضبط التعامل في مجال  
الإيجار وحماية المستأجر ورفع القيود عن العلاقات  
التعاقدية، والحد من النزاعات لضمان المزيد من التوافق  
بين الأحكام القانونية، وقواعد المعاملات في الاقتصاد  
الحر وإعادة الاعتبار للملكية الخاصة، وإضفاء المزيد من  
الحرية على سوق الإيجار والنشاط العقاري بصفة عامة،  
وحماية حق المالك المؤجر، وإقامة التوازن بين حقوقه من  
ناحية والتزامات المستأجر من ناحية أخرى.

أحيل الكلمة إلى السيد مقرر اللجنة لقراءة أرقام المواد التي بقيت كما وردت في مشروع القانون، فليتفضل.

**المقرر :** المواد التي بقيت كما وردت في مشروع القانون هي : 467 الواردة في المادة 3 و468 و469 الواردة في المادة 4 و469 مكرر 1 و469 مكرر 3 الواردة في المادة 5 و478 و479 و483 و485 و487 و488 و490 و505 الواردة في المادة 6، 507 مكرر، 507 مكرر 1 الواردة في المادة 7 والمادة 9.

**السيد رئيس الجلسة :** أشكر السيد المقرر وأعرض المواد كما قرأ المقرر أرقامها للتصويت.  
المصوتون بنعم... شكرا،  
المصوتون بلا... شكرا،  
الممتنعون... شكرا.  
أعتبر أن المجلس قد صوت على هذه المواد كما وردت في مشروع القانون.

وطبقاً لأحكام المادة 36 من القانون العضوي رقم 99-02 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة أعرض نص مشروع القانون المعدل والمتمم للأمر المتضمن القانون المدني بكامله للتصويت.

المصوتون بنعم... شكرا،  
المصوتون بلا... شكرا،  
الممتنعون...  
أعتبر أن المجلس قد صوت على مشروع القانون المعدل والمتمم للأمر المتضمن القانون المدني.

ودون إطالة أحيل الكلمة إلى السيد ممثل الحكومة وزير العدل حافظ الأختام إن كان يرغب في أخذ الكلمة، فليتفضل.

**السيد الوزير :** شكرا السيد الرئيس،  
بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.  
السيد الرئيس الموقر،  
السيدات والسادة النواب الأفاضل،

تلكم هي أيتها السيدات أيها السادة النواب، مقدمة التقرير التكميلي عن مشروع القانون الذي يعدل ويتمم الأمر المتضمن القانون المدني المعروض عليكم للتصويت.

شكرا على حسن الإصغاء، والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة :** أشكر السيد نائب رئيس اللجنة القانونية والإدارية والحريات الذي تلى هذا التقرير نيابة عن السيد المقرر، ومادامت السيدات والسادة النواب لم يودعوا تعديلات عن هذا المشروع في إطار المادة 61 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني فإن عملية التصويت ستكون على النحو الآتي :  
أولا/ التصويت على المواد المعدلة في التقرير التمهيدي للمشروع.  
ثانيا/ التصويت على المواد التي بقيت كما وردت في المشروع.

نشرع في عملية التصويت، ونبدأ أولا بالمواد التي عدلتها اللجنة في التقرير التمهيدي. وأحيل الكلمة إلى السيد مقرر لجنة الشؤون القانونية والإدارية والحريات لقراءة أرقامها. فليتفضل.

**المقرر :** المواد المعدلة في التقرير التمهيدي هي : 467 الواردة في المادة 2، وكذا 469 مكرر و469 مكرر 2 و469 مكرر 4 الواردة في المادة 5.

و476 و477 و480 و481 و482 و484 و489 و492 و497 و498 و499 و500 و501 و503 و507 الواردة في المادة 6 والمادة 8.

**السيد رئيس الجلسة :** أشكر السيد المقرر، وأعرض هذه المواد كما قرأ المقرر أرقامها للتصويت.

المصوتون بنعم... شكرا،  
المصوتون بلا... شكرا،  
الممتنعون... شكرا.  
أعتبر أن المجلس قد صوت على هذه المواد، كما عدلتها اللجنة في تقريرها التمهيدي.

حضرات السادة والسيدات،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لئن كان الواجب يقتضي مني سيدي الرئيس أن أتقدم لكم كما جرت العادة بالشكر على تصويتكم على مشروع القانون المتضمن تعديل وتتميم القانون المدني، لما حققتموه بذلك من خطوة في ملائمة العلاقات بين الأشخاص داخل المجتمع، مع ما هو مطابق ومترجم لاختيارنا الاقتصادي القائم أساسا على سلطان الإرادة وتشجيع المنافسة المشروعة، وحماية الملكية الفردية باعتبارها المبادئ التي تشكل محور المعاملات في مجال تطبيق القانون المدني وامتدادها من خلاله إلى نطاق باقي فروع القانون الأخرى.

فأنا سعيد جدا بلقاءكم في هذه الجلسة المباركة التي أتاحت لي فرصة التعبير عما أكنه لكم من مودة وتقدير وتقديمي لكم خالص عرفاني وجزيل شكري على تجاوبكم بروح عالية من المسؤولية مع نهج إصلاح منظومتنا التشريعية خلال كامل عهدتكم النيابية التي لا أجد وصفا منصفا لها سوى وصفها بالمباركة الميمونة، إذ استطعتم خلال مواكبة مرحلة من مراحل العمل التشريعي المكثف التي جسدت وبلا منازع نهوض التشريع عندنا بوظيفته الاجتماعية الهامة كوسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي وتحقيق التوازن المنشود بين حماية المصالح الأساسية للوطن والمواطن وفقا لمبادئ الدستور والوفاء بالتزامات الجزائر الدولية في كل ما له علاقة بحقوق الإنسان والمبادئ والقيم الإنسانية المشتركة واضعين المصلحة العليا للبلاد فوق كل اعتبار، وهذا ما يدعوني - سيدي الرئيس، سيداتي سادتي - مرة أخرى، وأنتم على مشارف إنهاء عهدتكم النيابية إلى أن أجدد لكم تقديري على ما بذلتموه من جهود متميزة بالصدق والإخلاص للوطن في مصادقتكم وإثرائكم لكل النصوص القانونية التي بادر بها قطاع العدالة، وعلى التفهم والمرونة التي أبديتها وتحليلتم بها في المناقشة والتي سيشهد لكم بها التاريخ فيما كان لكم فيها من فضل عظيم في تجسيدكم لأهم مرحلة من مراحل تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الشاملة، الذي خطه فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، للنهوض بالبلاد في كل مناحي الحياة وفق مبادئ دستورنا الوطني، ونهجننا الديمقراطي لمواكبة الأمم والشعوب في مسيرتها نحو التقدم

والازدهار. وبهذا العرفان سيدي الرئيس، الذي سأظل أذكره لكم جميعا أختتم مداخلة هذه متمنيا من المولى العلي القدير أن يجزيكم على ما قدمتموه في خدمتكم للشعب والوطن خير الجزاء، وأن يمكننا من فرص أخرى تجمعنا في رحاب هذا المجلس الموقر.

وقبل أن أشكركم على كرم الإصغاء، أريد أن أقدم تحية خاصة وتقديرا خالصا إلى السيد رئيس اللجنة القانونية الموقر، ولجميع أعضائها نظير الجهود الكبيرة التي بذلوها لإغناء وإثراء كل القوانين التي مرت على هذا المجلس الموقر. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة :** أشكر السيد وزير العدل حافظ الأختام على هذه الكلمات الطيبة في حق الزميلات والزملاء النواب، وفي حق الأداء البرلماني طيلة هذه العهدة. وأحيل الكلمة إلى السيد رئيس اللجنة المختصة.

**السيد رئيس اللجنة :** شكرا للسيد الرئيس. بادئ ذي بدء أشكر معالي وزير العدل حافظ الأختام على المشاعر الأخوية النبيلة، والتي نبادلها إياها، وقد عرفناه أبا كريما ورجل قانون مقتدر قبل هذه المرحلة.

السيد الرئيس لا أريد التحدث عن مشروع القانون، فقد تفضل السيد وزير العدل في جلسة البارحة وقال ما يجب أن يقال بصدد.

أقول كلمة مختصرة فقط في حق النواب، وأعضاء لجنة الشؤون القانونية والإدارية والحريات، لقد رافقوني وأقصد هنا أعضاء لجنة الشؤون القانونية والإدارية والحريات والطاقت الإدارية طيلة عهدة كاملة تقريبا، حيث تشرفت برئاسة هذه اللجنة وعملوا معي ليلا ونهارا، وفي ظروف صعبة أحيانا، ومستعجلة أحيانا أخرى.

تفهموا دائما انشغالنا بضرورة مواكبة الحركة وإنجاز كل المشاريع التي عرضت علينا مع إثرائها بالتعديلات الضرورية، فهم يستحقون مني الشكر كل الشكر، وأنا

كان لي شرف تحمل جزء من عبء مسؤولية هذه اللجنة، وإن كانت لمدة قصيرة، فتحية لكل أعضاء هذه اللجنة من مختلف التشكيلات السياسية، والشكر موصول إلى مختلف اللجان التي أدت مهامها على أحسن دور، وجذرت الممارسة الديمقراطية داخل هذا المنبر الديمقراطي وهو المجلس الشعبي الوطني، كما أشكر كل الزميلات والزملاء النواب على أدائهم التشريعي طيلة هذه المدة، كما أتمنى بدوري التوفيق لكل الزميلات المترشحات والزملاء المترشحين للانتخابات التشريعية التي ستجرى يوم 17 ماي 2007 حتى يبقى هذا المجلس منبرا رائعا لممارسة الديمقراطية.

بهذا نكون قد استكملنا جدول أعمال هذه الجلسات التي دامت ثلاثة (03) أيام.

وسيستأنف المجلس الشعبي الوطني أشغاله في وقت لاحق، سيعلم عنه وستبلغون به في حينه.

شكرا لكم على حسن الإصغاء. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.  
الجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة العاشرة  
والدقيقة الخامسة والخمسين صباحا**

مدين لهم بالنجاح، وأقولها بتواضع بنجاحنا في المهمة التي أنيطت بنا والحمد لله، كما لا يسعني إلا أن أشكر المجلس الموقر، الزميلات والزملاء النواب، في هذه القاعة وخارجها -لمن لم يحضروا- والذين تفهمونا وواكبونا وكانوا عوننا لنا في هذه المشاريع، والحمد لله كان لنا شرف تسجيل بعض بصماتنا فيها والتي تطبع أهم مرحلة في الإصلاح القضائي، وإصلاح العدالة.

الحمد لله أننا دخلنا هذا المجلس كنواب، وكأحزاب متنافرة وأذكر جيدا بداية الجلسات التي تميزت بتنافس وصراعات وتناطح للأفكار، ومواجهات حادة في اللجنة، وداخل المجلس، وأنهينا العهدة إخوة، وأصدقاء متحابين لا نفرق بين انتماءاتنا الحزبية، وأعتقد أن أحسن مكسب أفتخر به شخصا هو هذه الأخوة، وهذا الشعور بأننا قدمنا شيئا للبلد وللتشريع، وهذه الصداقات التي خرجنا بها، أتمنى التوفيق لكل الذين يطمحون لعهدة ثانية وأتمنى أيضا التوفيق في الحياة العملية، والاستقرار لمن لم يسعفهم الحظ، وشكرا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة : أشكر السيد رئيس لجنة الشؤون القانونية والإدارية والحريات، وبدوري كذلك أشكر أعضاء هذه اللجنة على الدور الذي قاموا به طيلة هذه العهدة، وقد**